

التنمية و التمويل

مجلة.. اقتصادية.. شهرية
العدد الحادي عشر

عدد خاص عن

الجمعية العامة للاتحاد المصري
للتمول متناهي الصغر
و
الدفع غير النقدي لجهات التمويل



إهداء وتصميم
جمعية رجال أعمال
أسكندرية



الأستاذ/ محدث عياد
عضو



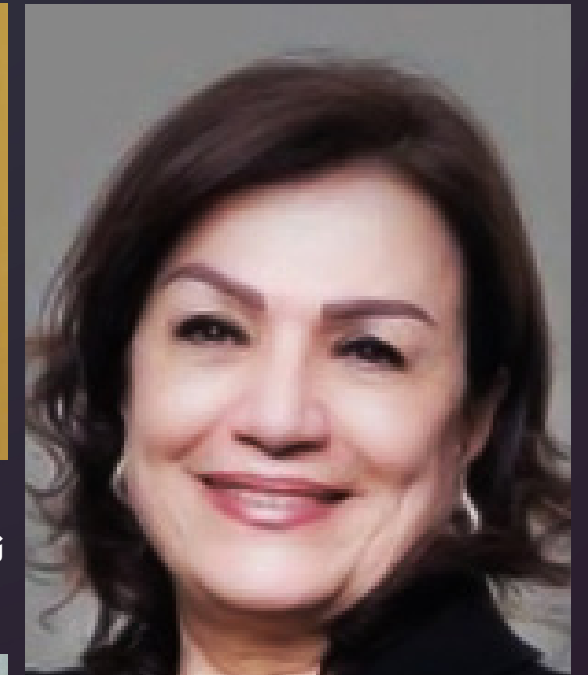
الأستاذة/ نيفين بدر الدين
عضو



الأستاذ/ مجدي موسى
عضو



الأستاذ/ محمد سعيد مشهور
نائب رئيس



الدكتورة/ منى ذو الفقار
رئيس مجلس الإدارة



الأستاذ/ خالد صلاح طلب
نائب رئيس

إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

تأسس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر بأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والخاص بالتمويل متناهي الصغر وصدر النظام الأساسي بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم «٢» لسنة ٢٠١٥، وتم انتخاب مجلس الإدارة في ١٥/٩/٢٠١٥ كما تم إعادة اختيار المجلس الحالي في انتخابات الاتحاد خلال يونيو ٢٠١٧. وقد ترتب على إصدار القانون توفير بيئة تشريعية مواتية ومعايير موحدة وضوابط محددة للرقابة على النشاط، بما يضمن الكفاءة المؤسسية والاستدامة المالية وحماية حقوق المستفيدين. ويستهدف تنمية النشاط وإتاحته في كافة أنحاء مصر، بجانب بناء ودعم قدرات مؤسسات التمويل من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة والمعونة والاستشارات الفنية، فضلاً عن توفير البيانات ونظم المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث.



الدكتورة/ سهير المصري
عضو



الدكتور/ محمد نشأت العريس
عضو



الدكتورة/ إيمان بيبرس
عضو



الدكتور/ إيهاب فوزي عويس
أمين الصندوق



الأستاذة/ هالة أبو السعد
أمين السر

محتويات العدد

الاتحاد المصري
للم تمويل متناهي
الصغر يعرض صناد
عام ٢٠١٨

٦



وزارة المالية
تستعرض أبرز
محاور تطبيق
آليات الدفع غير
النقدي

١٧



فوري تستهدف
تصميم منصة
إلكترونية لتقديم
الدفع غير النقدي
للجمعيات الأهلية

٢٩



١٩

جهود حثيثة من
الهيئة العامة
للمراقبة المالية
لتحفيز عمليات
الدفع غير النقدي

٢١ سؤالاً شاملاً
عن ضوابط الدفع
الإلكتروني لجهات
التمويل متناهي
الصغر

٣٧



٣٤

أمان للدفع
الإلكتروني
مستعدون لتنفيذ
عمليات الدفع من
خلال ٤٠ ألف نقطة
تصميم

٥



تمهيد

٩ جمعيات أهلية
تفوز بجوائز
الإلتزام بالاستعلام
الائتماني

١٣



٤٤



أهم ٦ تساؤلات
عن أنظمة خدمات
نظم المدفوعات
باستخدام الهاتف
المحمول



رئيس مجلس الإدارة
الدكتورة / مني ذو الفقار

رئيس التحرير
خالد صلاح

تحرير
هبة محمد

www.emff-eg.com

الصفحة الرسمية للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر



إهداء وتصميم
جمعية رجال أعمال
أسكندرية



الجمعية العامة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر 2019

تحت رعاية
الشركة المصرية للإستعلام الائتماني



أثناء فاعليات الجمعية العامة

**الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
يعرض حصاد عام ٢٠١٨**

حرصنا طوال فترة نشر مجلة التنمية والتمويل على إتاحة محتوى متميز للعاملين في صناعة التمويل متناهي الصغر ينير لهم الطريق في بعض النقاط الهامة، وفي إطار استعدادنا للعدد الحادي عشر كان من المفترض أن يتضمن عرض أحداث الجمعية العامة للاتحاد المنعقدة في ٢٢ أبريل ٢٠١٩ فقط .

وخلال تلك الفترة صدر قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي وما له من علاقة وثيقة بالسداد والتحويل داخل الجمعيات وشركات الدفع الإلكتروني، فكان لزاماً علينا اطلاع الجمعيات ومؤسسات التمويل على البنود الهامة والمتعلقة بالقانون وذلك في إطار الدور المنوط به الاتحاد في تقديم كافة سبل التوعية للجهات التمويل متناهي الصغر.

وبالفعل تواصلنا مع عدد من الجهات المعنية على رأسهم وزارة المالية المصرية والبنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، وشركات الدفع الإلكتروني بهدف تغطية كافة جوانب الدفع غير النقدي المتعلقة بجهات التمويل متناهي الصغر .

وينقسم العدد الحادي عشر إلى شقين الأول تغطية متكاملة لفعاليات الجمعية العامة للاتحاد المنعقدة في ٢٢ أبريل ٢٠١٩، ثم نستعرض في الشق الآخر جوانب الدفع غير النقدي من خلال بعض الأحاديث الصحفية مع المتحدث الرسمي لشئون الدفع والتحويل الإلكتروني بوزارة المالية وقيادات التمويل متناهي الصغر بالهيئة العامة للرقابة المالية، فضلاً عن التواصل مع شركة فوري وأمان للدفع الإلكتروني.

وأخيراً نشكر كافة الجهات التي استجابت وشاركت معنا في إتمام العدد بالوقت والجهد وتتمنى أن نكون قدّمنا عدداً مفيداً يليق باسم الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وأعضائه.

فريق عمل مجلة التنمية والتمويل

منى ذو الفقار: هدفنا خدمة ٤ مليون عميل بمحفظة إجمالية ٢٠ مليار جنيه

في البداية، استهلّت الدكتورة منى ذو الفقار، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، فعاليات الجمعية العامة للاتحاد بشكر الأعضاء على الحضور وحرصهم على المشاركة في فعاليات الجمعية العامة، مؤكدة حرص الاتحاد على تعزيز ودعم الصناعة بالتعاون مع كل الجهات المعنية بنشاط التمويل متناهي الصغر على رأسها الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي، بجانب جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تنمية الصناعة في مصر خاصة أعضاء الاتحاد بمختلف الفئات.

وأوضحت أن استراتيجية الاتحاد تتضمن خدمة ٤ مليون عميل بمحفظة إجمالية تتجاوز ٢٠ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠.

تابعت: «سجلت المحفظة الائتمانية للصناعة ١٧,٧ مليار جنيه نهاية عام ٢٠١٨، وتخطى عدد المستفيدين ٣ مليون عميل، تخدمهم الجمعيات الأهلية والشركات والبنوك (أعضاء الاتحاد ممن يمنحون تمويلات مباشرة)، بما يعكس اقتراب تحقيق القيمة المستهدفة للمحفظة الائتمانية لصناعة التمويل متناهي الصغر، وبذلك فنحن فخورين بالنمو المحقق خلال العامين الماضيين.»

قالت أن الهدف متوسط الأجل أي خلال ٥ سنوات هو الوصول إلى كل الفقراء طبقاً لمفهوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبالغ عددهم ١١ مليون مواطن بما يمكن من نشر التمويل متناهي الصغر وتحقيق الشمول المالي.

بتمويل من البنك المركزي.. تصميم مشروع بناء قدرات الجمعيات الأهلية

أضافت، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، أن الاتحاد عكف أيضاً على بناء قدرات الأعضاء من الجمعيات الأهلية في كافة المحافظات من خلال تصميم مشروع تدريب وبناء قدرات بتمويل من البنك



استعرضت الدكتورة منى ذو الفقار، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، نتائج أعمال وحصاد أنشطة الاتحاد خلال عام ٢٠١٨، وذلك أثناء انعقاد الجمعية العامة للاتحاد في ٢٢ أبريل ٢٠١٩.

وشارك الأستاذ جمال خليفة، المشرف على الإدارة المركزية للتمويل متناهي الصغر، والأستاذة نيفين بدر الدين، رئيس الإدارة المركزية للتمويل متناهي الصغر في جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والأستاذ خالد صلاح، نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، بجانب ممثل عن مكتب حازم حسن للمحاسبة والمراجعة، وذلك بحضور عدد كبير من ممثلي الجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر، بجانب البنوك الأعضاء.



تابعت: «اشتغلنا على المجلة وأبحاث ودراسات عن السوق، ونبذل مجهود دائم مع البنوك والبنك المركزي المصري لإتاحة التمويل لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وهو ما لمستته الجمعيات الأهلية من الفئة «أ»، و«ب»، أما فيما يخص الفئة «ج» بدأ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر توجيه البنوك لتمويل تلك الفئة».

وقالت أن المجهود المبذول من جانب الاتحاد انعكس على المحافظ الائتمانية للجمعيات الأهلية وعدد المستفيدين من التمويل، إذ أصبحت تحتل الجمعيات المركز الأول من حيث حجم المحفظة الائتمانية النشطة وتستحوذ على أكبر عدد من المستفيدين ما يقرب من ٢ مليون عميل، أيضاً يتواصل الاتحاد بشكل دائم مع الأعضاء من القطاع الخاص والبنوك لإمدادهم بالدعم الكامل فيما يخص القطاع.

تدريب ٤ موظفين بالجمعيات على إدارة المخاطر في لوكسمبرج

أضافت الدكتورة منى ذو الفقار، أن الاتحاد يبحث بصورة مستمرة عن فرص دعم وتدريب الأعضاء، سواء على المستوى المحلي أو بالخارج، وهو ما اتضح في دورة إدارة المخاطر التي تم عقدها في لوكسمبرج على مدار ٥ أيام تدريبية.

قالت أن المنحة اشترطت انضمام الجمعيات الأهلية فئة «ب» وتم تشكيل لجنة على أعلى مستوى لانتقاء الجمعيات المتقدمة، واستوفى ٤ مرشحين معايير المنحة، أبرزها الإجابة التامة للغة الإنجليزية والإلمام بكافة المعلومات الخاصة بالنشاط، موضحة أن كل تدريب له معايير محددة ويتوجه لشريحة مختلفة.

وأكدت رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، أن الجمعيات

المركزي المصري وتناول البرنامج، الذي استمر لمدة عام، كافة المجالات الخاصة بأساسيات التمويل الأصغر والمعايير الرقابية وغيرها من المجالات المتعلقة بالنشاط.

وتابعت: «أنا فخورة ببرنامج التدريب ودعم القدرات المنفذ من جانب الاتحاد بدعم من البنك المركزي وأود أن انتهز الفرصة لشكره رسمياً على تقديم دعم لصناعة التمويل متناهي الصغر ونؤكد استمرارهم في مساندة النشاط في الفترة المقبلة».

اتفاق مع المركزي وجهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للترقية المؤسسية لجمعيات «ج»

أشارت، رئيس مجلس إدارة الاتحاد، إلى عقد الاتحاد اتفاق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لتطبيق برنامج الترقية المؤسسية لنحو ٣٠ جمعية من الفئة «ج» إلى الفئة «ب».

أيضاً يعكف الاتحاد على بدء مشروع أكبر بالتعاون مع البنك المركزي للترقية المؤسسية لأكثر ١٠٠ جمعية أهلية من الفئة «ج» ويستمر البرنامج حتى ٣ سنوات، يستهدف مساعدة تلك الفئة والارتقاء إلى الفئة الأعلى وهي «ب» وإمدادها بالنظم والدعم الفني والبرامج التي تمكنهم من دعم وتعزيز امكانياتهم وقدراتهم في مجال التمويل متناهي الصغر.

أضافت، الدكتورة منى ذو الفقار، أن الجهد الأكبر الذي يبذله الاتحاد يصب في صالح الجمعيات الأهلية من الفئة «ج»، ومساعدتهم ليكونوا مؤهلين للإدراج في الفئة الأعلى.



يعكس دور الاتحاد والهيئة في معالجة المشكلات التي تواجهها الجمعيات الأهلية.

نيفين بدر الدين: الجمعيات الفئة «ج» هي عقل وقلب الجهاز

التقت نيفين بدر الدين، رئيس الجهاز المركزي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وعضو مجلس إدارة الاتحاد، أطراف الحديث واصفة الجمعيات فئة «ج»، أنها عقل وقلب الجهاز، خاصة أن الفئة «أ و ب»، لديهم الفرصة الأكبر للحصول على تمويل من جهات تمويلية متعددة عكس الفئة «ج»، وأشارت إلى أنه تم توجيه منحة لتطبيق الترقية المؤسسية للفئة «ج»، مضيفاً أن الجهاز وقع عقود قائمة مع أكثر من ٤٥٠ جمعية.

منى ذو الفقار: نغطي ٣٠% فقط من السوق

قالت الدكتورة منى ذو الفقار، أن اللاعبين الحاليين في صناعة التمويل متناهي الصغر يخدموا نحو ٣٠% فقط من السوق، بواقع ٣ مليون مستفيد في حين أن الفئة المستهدفة تبلغ ١١ مليون عميل، بما يعكس أن السوق كبير وواسع.

أشارت أنه ينبغي التحلي بالصبر والمثابرة والحصول على التدريب من الاتحاد، والتوافق مع ضوابط الهيئة، والتخصص في التمويل متناهي الصغر لأنه ذو طابع خاص، فيما يخص القواعد والرقابة والنظم الداخلية، وضربت مثال بجمعية تحسين الصحة التي بدأت تدشينها وشملت أنشطة متعددة، إلا أنه تم فصل النشاط فيما بعد لاختلاف طبيعته.

وحذرت من حصول العميل على تمويلات من أكثر من ٣ جهات تمويلية، حسبما نص ميثاق شرف صناعة التمويل متناهي الصغر، موضحة أن ذلك يتسبب في إغراق العميل في الدين ومن ثم الامتناع عن السداد وبالتالي ضعف الموقف المالي للجمعيات وشركات التمويل، بما يترتب عليه توقف البنوك عن منحهم التمويل، لذا ينبغي اتباع أفضل الممارسات ومراعاة نسب المخاطر.

المنتشرة في المحافظات استفادت من ٨٠% من التدريب وحصلت الفئة «ج» على النسبة العظمى منه، موضحة أن مجلس الإدارة الحالي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر يستهدف تعزيز نمو الصناعة وأداء الجمعيات ومؤسسات التمويل بصورة عامة.

جهاز تنمية المشروعات يحث البنوك على تمويل الجمعيات

تابعت: «البنوك مترددة تمولكم، لكن الجهاز يقوم بدور محوري في حث البنوك على إقراض الجمعيات إذ اشترط تخصيص جزء من قروض البنوك للجمعيات فئة «ج»، وهي أكثر الفئات التي تحظى باهتمام الاتحاد».

وعلق ممثل الجمعية المصرية للتنمية بفرشوط محافظة قنا قائلاً: «كنا من ضمن الجمعيات التي خضعت لبرنامج الترقية المؤسسية من جانب الاتحاد وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وحصلنا على ٣ مليون جنيه من الجهاز ونعكف حالياً على إنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بترقية الجمعية إلى الفئة «ب»، وأشار إلى أن البنك الأهلي وافق على منح الجمعية تمويل بقيمة مليون جنيه».

واستطردت رئيس مجلس الإدارة الحديث بضرورة التأكيد على أنه لا يمكن وضع الجمعيات الأهلية فئة «ج» في كفة واحدة، إذ أن ما يقرب من ١٠٠ جمعية من بين أكثر من ٨٥٠ جمعية تترواح محفظتهم الائتمانية من مليون لـ ١٠ مليون، فيما تقل المحفظة الائتمانية للعدد المتبقي عن مليون جنيه.

تعاون مشترك مع الهيئة العامة للرقابة المالية لمعالجة مخالفات ٣٠٠ جمعية

أشارت الدكتورة منى ذو الفقار، رئيس مجلس إدارة الاتحاد، إلى التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية لمعالجة بعض المخالفات لما يقرب من ٣٠٠ جمعية خالفت معايير الهيئة منعا لفرض عقوبات على تلك الجمعيات، بما





فازت ٩ جمعيات أهلية عاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر بجوائز الاستعلام الائتماني المقدمة من الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score بالتعاون مع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر والهيئة العامة للرقابة المالية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وتتضمنت الجمعيات الأهلية التسعة: المؤسسة الأولى للتمويل متناهي الصغر، جمعية المستقبل للتمويل الأصغر، جمعية سيدات أعمال المستقبل بفوة، الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج، شباب مصر لتنمية المجتمع بالمنيا، جمعية تنمية المجتمع للمشروعات الصغيرة والحرفية، جمعية رجال أعمال اسكندرية، الجمعية الخيرية الإسلامية بنجع الدار، جمعية شموع للتنمية المستدامة بالمنيا.

وفازت المؤسسة الأولى للتمويل متناهي الصغر بالجائزة الخاصة عن الشفافية بقيمة ١٥ ألف جنيه، كما نالت ٦ جمعيات بجائزة الاستعلام وإرسال البيانات منذ التعاقد بقيمة ١٠ آلاف جنيه، وهم جمعية رجال أعمال اسكندرية، جمعية سيدات أعمال المستقبل بفوة، جمعية المستقبل للتمويل الأصغر، جمعية شباب مصر لتنمية المجتمع بالمنيا، الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج، وجمعية تنمية المجتمع للمشروعات الصغيرة والحرفية.

فيما فازت جمعية شموع للتنمية المستدامة بالمنيا بجائزة الالتزام بإرسال البيانات الشهرية وفقا للمعايير منذ بدء المسابقة بقيمة ٥ آلاف جنيه، وحصلت الجمعية الخيرية الإسلامية بنجع الدار بجائزة الالتزام عن إرسال البيانات الشهرية وفقا للمعايير منذ بدء المسابقة بقيمة ٥ آلاف جنيه.

وتم انتقاء الجمعيات الفائزة من خلال لجنة تم تشكيلها من الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر والشركة المصرية للاستعلام الائتماني وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والهيئة العامة للرقابة المالية.

خلال انعقاد الجمعية العامة للاتحاد

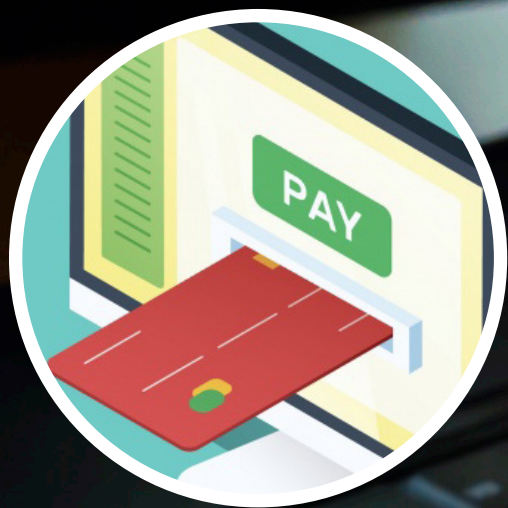
٩ جمعيات أهلية تفوز بجوائز الالتزام بالاستعلام الائتماني



الجوائز مقدمة من الشركة المصرية للاستعلام الائتماني بالتعاون مع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر والهيئة العامة للرقابة المالية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

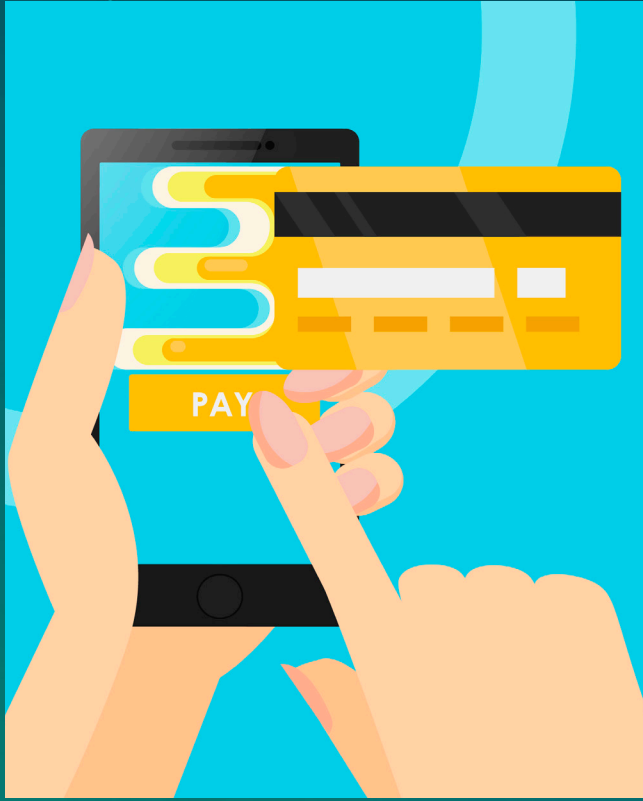


الدفع غير النقدي
لجهات التمويل
متناهي الصغر



صورة لفريق العمل





وبالتالي صدر قرار معالي وزير المالية برقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨، المعدل بقرار ٧٦٠ لسنة ٢٠١٩، الذان ينتهيان إلى أن المستحقات الحكومية منها الضريبة والجمركية الأكثر من ٥٠٠ جنيه يتم سدادها بإحدى الوسائل الإلكترونية لذلك نشرت الوزارة نحو ١٦ ألف ماكينة دفع Governmental Point Of Sale GPOS على كافة نقاط التحصيل بالجهات الحكومية المختلفة (GOP هي ماكينات نقاط البيع تتبع الوزارة وتشبه إلى حد كبير نقاط البيع التي تستخدمها شركات الدفع الإلكتروني في السوق المحلي).

ما هي خطة الوزارة لنشر المزيد من ماكينات GPOS؟

حمدي حامد: تتعامل الوزارة مع الطلبات الواردة من الجهات الحكومية لتوفير ماكينات GPOS بشكل سريع بهدف تلبية الاحتياجات المتواصلة وتزايد أعداد العمليات المنفذة إلكترونياً.

باعتبار الوزارة عضو في المجلس القومي للمدفوعات، نود إلقاء الضوء على ملامح خطة المجلس نحو الشمول المالي وتعزيز الدفع الإلكتروني في السوق المحلي خلال الفترة المقبلة؟

حمدي حامد: يعتبر هذا المشروع هو استكمال لتوجه وزارة المالية نحو الميكنة والاعتماد على وسائل التكنولوجيا في تنفيذ المعاملات

المالية، وأشار إلى أن الوزارة انتهت في ٢٠١٧/١١/٣٠ من ميكنة جميع المعاملات المالية والتدفقات النقدية الخارجة من الموازنة العامة للدولة بحيث تم إلغاء الشيكات الورقية وأصبح الاعتماد بشكل كامل على إصدار أوامر الدفع المميكنة واستكمالاً لهذا التوجه، تقوم الوزارة حالياً في إطار تطبيقها للقرارات سالف الذكر في ميكنة التدفقات النقدية الداخلة إلى الموازنة العامة سواء كانت مقابل خدمات يحصل عليها المواطن من الجهات الحكومية أو كنت مستحقات ضريبة وجمركية. ونظراً للخبرة المتراكمة لوزارة المالية في إدارة مشاريع الميكنة فإن البنية الأساسية لإدارة مثل هذه المنظومة تسهم بشكل فعال في الوصول

خاصةً بعد تطبيق قانون الدفع

وزارة المالية تستعرض أبرز محاور تطبيق آليات الدفع غير النقدي



ما هي مزايا وفوائد تطبيق الدفع الإلكتروني؟

حمدي حامد: تطبق الدولة خطة التنمية الاقتصادية والإدارية بهدف تحقيق الشمول المالي وبالتالي كانت مشاريع الميكنة التي تديرها الوزارة أحد الأدوات الهامة للوصول إلى مجتمع قليل الاعتماد على النقد، وهذا في إطار تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي والإداري، وتوجيهات المجلس القومي للمدفوعات، وتوجه الدولة لتحقيق الشمول المالي.

من المعروف أن وزارة المالية لها دور محوري في تطبيق آليات الدفع غير النقدي بشكل عام بالسوق المحلي، في الإدارات والمصالح الحكومية كمرحلة أولى، لذا كان من الضروري التعرف على نتائج تطبيقها لضوابط الدفع الإلكتروني وخطتها الفترة المقبلة، لذا التقينا الأستاذ حمدي حامد، المتحدث الرسمي لشئون الدفع والتحصيل الإلكتروني بوزارة المالية الذي أطلعنا على دور الوزارة في تنفيذ خطة الدولة للدفع والتحصيل الإلكتروني....



للتائج المرجوة وبمعدلات أداء عالية. وتهدف المشروعات السابق ذكرها إلى تحقيق الإدارة الجيدة للمال العام وتوفير بيانات لحظية عن مصروفات وإيرادات الجهات الإدارية المختلفة ومن ثم تمكين متخذي القرار من اتخاذ القرارات بناء على توافر بيانات لحظية وسريعة تؤدي إلى قدرة مخذي القرار على اتخاذ القرار السليم.

وتحمل تلك المنظومة فوائد عديدة للمواطنين تتمثل في جعل المعاملة المالية أكثر أماناً وسهولة وسرعة، إذ أن استخدام البطاقات الإلكترونية كوسيلة من وسائل السداد يحقق درجة عالية من الأمان مقارنة باستخدام الأوراق النقدية.

ما هي استعدادات الوزارة لتطبيق الدفع الإلكتروني؟

حمدي حامد: قامت الوزارة بتدريب القائمين على استخدام المنظومة وهم ٤ مراحل تدريبية، وتضمنت المرحلة الأخيرة في تدريب ٢٣,١٤٧ ألف متدرب بين محصل ومراجع

تسويات نقدية ومسئول دفع إلكتروني وممثل وزارة مالية بالجهة الحكومية.

فيما يخص التنسيق مع البنوك لنشر بطاقات الدفع؟

حمدي حامد: يتم العمل بشكل مستمر وتواصل مع القطاع المصرفي للتوسع في نشر البطاقات الإلكترونية، لاسيما في ظل حرص الوزارة على إتاحة قنوات سداد جديدة مستقبلاً منها الدفع والتحويل عبر الهاتف المحمول أو باستخدام نظام الإكواد QR Code .

كما تقدمت بنوك الأهلي المصري، بنك مصر، التجاري الدولي، القاهرة البنك الزراعي المصري بمبادرة إتاحة البطاقات مسبقة الدفع مجاناً للمواطنين اعتباراً من ٢٠١٩/٥/١ لمدة ٦ أشهر وذلك تشجيعاً للمواطنين وبرعاية البنك المركزي بما يعكس تكامل وتعاون مؤسسات الدولة في إنجاح المشروع القومي.

هل يقتصر التعامل على المنظومة

بطاقات إلكترونية محددة؟

حمدي حامد: تتيح المنظومة التعامل بكافة البطاقات الإلكترونية وهي بطاقات الرواتب، البطاقات المربوطة بحسابات بنكية (مدينة)، والبطاقات الائتمانية (الدائنة)، بجانب البطاقات مسبقة الدفع (وهي تلك البطاقات التي تشبه كروت شحن الهاتف المحمول يتم شحنها حسب الحاجة وتناسب فئة المواطنين غير الراغبة في فتح حسابات بنكية)، ويمكن الحصول على كافة تلك البطاقات من كل البنوك المصرية.

وماذا عن آليات توعية المواطنين؟

حمدي حامد: كان من الضروري اتخاذ كافة التدابير المصاحبة والمواكبة لتطبيق القرارات والبدء في تفعيل المنظومة ومن أهمها توعية المواطنين بمضمون القرارات وبالوسائل الإلكترونية التي تتيحها وزارة المالية لسداد المستحقات والتركيز على نشر الوعي سواء بين المواطنين أو مستخدمي المنظومة من خلال الحملة الإعلامية والإعلانية في الراديو والتلفزيون وإعلانات الصحف.

إضافة إلى نشر دليل مبسط على الموقع الإلكتروني للوزارة يضم أهم الاسئلة والأجوبة التي تدور في أذهان المواطنين عن المنظومة وكيفية التعامل معها، بجانب الدليل الاسترشادي المخاطب به مستخدمي المنظومة والجهات الإدارية

المختلفة، والذي يتضمن تعليمات التعامل على المنظومة.

هل تقوم الوزارة برصد آراء العملاء والتعرف على وجهات نظرهم عن سهولة أو صعوبات التطبيق؟

حمدي حامد: المشروع تفاعلي ومن أهم أولويات الوزارة هو رصد آراء المواطنين المتعاملين مع المنظومة للاستفادة من أية ملاحظات أو تعليقات تفيد في تطوير هذه المنظومة وأدواتها وفي إطار التفاعل المستمر مع المواطنين من خلال قنوات مختلفة يقوم فريق عمل من الوزارة برصد أهم التعليقات والاستفسارات على الصفحة الرسمية للوزارة على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) بهدف الوقوف على آراء المواطنين ومدى رضاهم عن المنظومة.

ما هي التكلفة التي سيتحملها المواطن عند استخدامه للمنظومة؟

حمدي حامد: المواطن لن يتحمل أي أعباء مالية أو تكلفة إضافية سواء عمولات على المعاملات المالية أو أية أعباء أخرى وذلك بما يتوافق مع المادة ٤ من قانون ١٨ لعام ٢٠١٩ باسم قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، بما يؤكد حرص الوزارة على تيسير عملية الدفع غير النقدي، فضلاً عن دور البنوك في إتاحة بطاقات الدفع مسبقة الدفع بصورة مجانية خلال ٦ أشهر من تطبيق القانون.

في حديث مطول مع قيادات التمويل متناهي الصغر «بالرقابة المالية» جهود حثيثة من الهيئة لتحفيز عمليات الدفع غير النقدي



أحمد حسين:
الهيئة أتاحت الاختيار
بين كافة الطرق المتاحة
لإستخدام جهات التمويل
المدفوعات غير النقدية

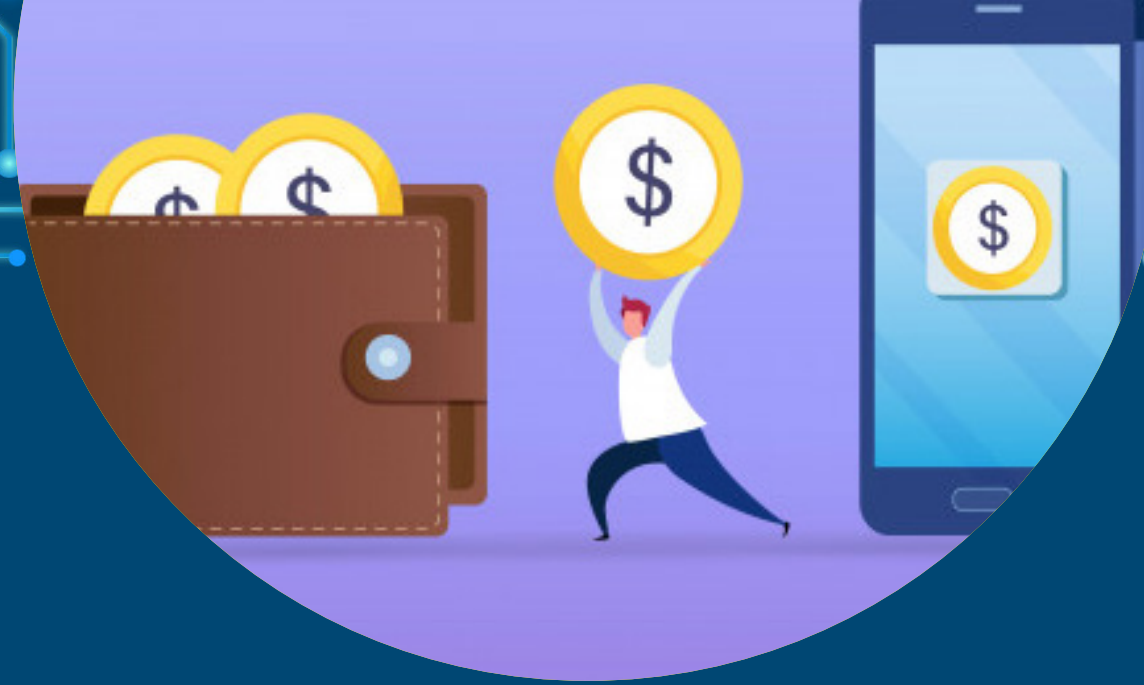


جمال خليفة:
وسائل الدفع
الإلكتروني لجهات التمويل
متناهي الصغر على قائمة
الأولويات

في حديث صحفي مطول أجرته مجلة التنمية والتمويل مع قيادات الهيئة العامة للرقابة المالية والمسؤولين عن تنمية وتعزيز نشاط التمويل متناهي الصغر، حاورنا الأستاذ جمال خليفة المشرف على الإدارة المركزية للتمويل متناهي الصغر، والدكتور أحمد حسين خبير تنمية نشاط التمويل متناهي الصغر، لاستعراض أهم محاور تطبيق الدفع غير النقدي لجهات التمويل متناهي الصغر. وطرحت قيادات الهيئة رؤية «الرقابة المالية» لتعزيز آليات الدفع غير النقدي للجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر، وأفضل الآليات التي يمكن أن تتبعها جهات التمويل لضمان استمرارية عملها خاصة بعد صدور قانون الدفع غير النقدي، وانتظار صدور اللائحة التنفيذية الخاصة به خلال ٦ أشهر قادمة من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية.. وإلى نص الحوار..

وانتهت الهيئة بالفعل منذ فترة من إصدار القرارات التنظيمية الخاصة بهما ومناقشتها مع كافة الأطراف المرتبطة وجهات التمويل متناهي الصغر، وكذلك قدمتها الهيئة من خلال ورشتي عمل تدريبية بشكل مكثف عقدت بالهيئة مؤخراً. وقبل انعقادهما بفترة وجيزة صدر قانون الدفع غير النقدي، بما يشير إلى أن كافة الخطوات تكمل بعضها البعض، كما سيكون لها انعكاس ملحوظ يتضح في حجم التعامل بين جهات التمويل وعملائها، وأحجام التداول غير النقدية، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على السوق إذ أن من شواهد الأسواق الأخرى التي طبقت الدفع غير النقدي أن تحقق نمواً كبيراً.

ما هي رؤية الهيئة لتعزيز الدفع غير النقدي للجمعيات وشركات التمويل متناهي الصغر؟
جمال خليفة: بدون شك تخطو الهيئة على نفس نهج الدولة للتحول إلى نظم المدفوعات غير



ينبغي التأكيد على أن الدفع غير النقدي أصبح واقعاً إلزامياً
جمال خليفة: عملنا للزم بخصوص شرح الخدمات وكيفية التعاقد سواء مع شركات الهاتف المحمول أو شركات الدفع الإلكتروني أو البنوك التي تعتبر جزءاً مهماً من المنظومة، وأبدت كافة تلك الجهات استعدادها للتعاون وتقديم خدمات الدفع غير النقدي للجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر، وفي الوقت نفسه تحرس جهات التمويل متناهي الصغر إتاحة تلك الخدمات لعملائها وشرح كيفية استخدامها بطريقة سلسلة لاسيما أنه يعتبر تغييراً للنظام الذي كانت تعمل به مع العملاء.

لكن ينبغي التأكيد على أن الدفع غير النقدي أصبح واقعاً إلزامياً خاصة بعد صدور القانون ومن المتوقع صدور لائحته التنفيذية خلال الفترة القادمة، وستوضح اللائحة تفاصيل التزام كل جهة بالتطبيق وتوقيت بدء العمل به.

ومن المتوقع أن اللائحة التنفيذية للقانون ستراعي نوع الخدمة والمستفيد منها، إذ أن المشرع يأخذ في اعتباره سهولة عملية الانتقال من المدفوعات النقدية إلى نظيرتها

غير النقدية، لذا ينبغي أن تسارع جهات التمويل متناهي الصغر بالتعاقد مع جهة الدفع سواء شركة هاتف محمول أو بنك أو شركات الدفع الإلكتروني التي تزاوّل نشاطها في الأسواق للحصول على الخدمات منها بعد التعاقد معها طبقاً للإجراءات التي حددتها الهيئة لاستخدام هذه الخدمات.

ماذا لو تأخرت جهات التمويل متناهي الصغر في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني؟

جمال خليفة: سيؤثر ذلك سلباً على عمل جهات التمويل متناهي الصغر ونشاطها، لأنها لن تتمكن من صرف أو تحصيل قيمة القروض من العملاء بطريقة النقدية المعتادة، لذا نقوم حالياً بتشجيع الجهات على بدء الحصول على الخدمات واستخدامها لاسيما أن العملية قد تستغرق بعض الوقت والمجهود وتدريب العملاء على استخدامها وانتظامهم فيها.

وذكر قانون الدفع غير النقدي ضرورة تطبيق جهات التمويل متناهي الصغر لنظم الدفع غير النقدي، وتم البدء حالياً بميكنة المدفوعات الحكومية، ومن المتوقع أن تبين اللائحة التنفيذية كافة تفاصيل التطبيق غير النقدي لجهات التمويل متناهي الصغر، لذا فلا بد من التنفيذ.

ما هي آلية إعلام جهات التمويل بمواعيد تطبيق الدفع غير النقدي؟
جمال خليفة: من خلال اللائحة التنفيذية للقانون كما ستصدر الهيئة تعليمات لكافة الجهات التي تتبعها للالتزام والتوافق مع متطلبات القانون.

أحمد حسين: أود أن أوضح أنه قد أشرنا لجهات التمويل إلى أن قانون الدفع غير النقدي نص على ضم جهات التمويل متناهي الصغر لمنظومة الدفع والسداد غير النقدي من خلال ورشتي العمل التدريبية التي تم عقدهما بعد أسبوع من صدور القانون، وأكدنا

أن لديهم فترة ما يقرب من 6 أشهر للتوافق مع القانون، ولمسنا استيعاب الحاضرين لذلك ويمكننا القول أن الهيئة كانت مستعدة لنشر ثقافة الدفع الإلكتروني قبل صدور القانون وظهر ذلك في إصدارها لمعايير الدفع عبر الهاتف المحمول وشركات الدفع الإلكتروني.

جمال خليفة: ينبغي علينا التأكيد على فوائد الدفع الإلكتروني أنه سيختصر جزءاً كبيراً من مراحل العمل بجهات التمويل متناهي الصغر ويخفف المجهود المبذول في الصرف والسداد وتوفير وقت ومجهود العملاء في التعامل مع جهات التمويل. وتطالب الهيئة منذ فترة طويلة بضرورة استخدام نظم المدفوعات غير النقدية في مصر.

قد تحظى الجمعيات الأهلية من الفئة «أ» و«ب» بقدرتها على تطبيق أدوات الدفع الإلكتروني نظراً لتمتعها بأنظمة فنية متطورة إلى حد كبير، فما هي وجهة نظركم لمدى استعداد الجمعيات الأهلية من الفئة «ج» التي تمثل العدد الأكبر وتفتقر أغلبها لاستخدام نظم إلكترونية مجهزة؟

أحمد حسين: الجمعيات الأهلية من الفئة «ج» لها وضع خاص لأنها



النقدي فإنه يؤدي لتعرض جهات التمويل للمسائلة القانونية.

من خلال وشتي العمل التي عقدتهما الهيئة مؤخراً، هل رصدتم متطلبات شركات الدفع الإلكتروني؟ جمال خليفة: شركات الدفع الإلكتروني ليست لديها سهولة في بل بالعكس لديها سهولة في التنفيذ من حيث إتاحة النظم الفنية والإلكترونية، ينبغي على جهات التمويل متناهي الصغر فقط التعاقد والربط معها، بجانب فهم الجهة للخدمة والتدريب عليها وتجربة العمل بها. لذا أكد على أهمية بدء جهات التمويل متناهي الصغر للتعاقد مع أحد مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني خلال تلك الفترة لبدء تفعيل الخدمة وانتظامها.

جمال خليفة: وأشير إلى سهولة ويسر عملية الدفع الإلكتروني فمثلاً إذا تم عن طريق البطاقات البنكية مسبقة الدفع، فسيكون على الجمعية إيداع أموالها في حساب بنكي معين وتبلغ البنك أن يقوم بتوزيع قيمة التمويل على بطاقات العملاء لسحبها عن طريق ماكينات الصراف الآلي ATMs بأفرع البنوك أو من خلال الوكلاء أو منافذ شركات الدفع الإلكتروني المنتشرين في كافة أنحاء الجمهورية.

أحمد حسين: كنا في تواصل مستمر مع شركات الدفع الإلكتروني منذ شهر أكتوبر ٢٠١٨ حتى الآن، ولاحظنا أنهم قاموا بالدراسات اللازمة لفهم احتياجات نشاط التمويل متناهي الصغر وطبيعة العملاء وأوجدوا

كما يجدر الإشارة إلى أن بعض تجارب الدفع الإلكتروني الناجحة منها أن أغلب أصحاب المعاشات يتقاضون أموالهم من خلال بطاقات الدفع التي أصدرتها الهيئة القومية للبريد، فضلاً عن البطاقات التموينية/ بطاقات صرف الخبز التي تشبه إلى حد كبير بطاقات الدفع المسبق.

هل من الممكن تقديم حوافز لجهات التمويل لحثها على استخدام الدفع غير النقدي؟ أحمد حسين: الحوافز تم توضيحها بشكل مركز في ورش العمل وأهمها تخفيض النفقات التشغيلية لجهة التمويل وسرعة صرف التمويل للعميل وتحصيل الأقساط طوال أيام الأسبوع في أي وقت وإمكانية الوصول إلى شرائح بعيدة جغرافياً لخدمتها والقضاء على احتمالات التلاعب أو الاحتيال المالي سواء في عمليات الصرف أو التحصيل. ويعد من أهم الحوافز نص قانون الدفع غير النقدي على أنه في حال عدم الالتزام بتطبيق وسائل الدفع غير

أحمد حسين: ينبغي على جهات التمويل متناهي الصغر أن تصمم وسائل توعية للعملاء بصورة مبسطة، وقد أهتمت الهيئة عند وضع الإجراءات بضرورة إتاحة وسائل التوعية المبسطة الإرشادية للعملاء، وعلى أن تكون واضحة ومدعومة بصورة معبرة يتم تسليمها للعملاء وعرضها في الفروع وتوضح الفكرة عن طريق الصور والمحتوى البسيط، وذلك لنشر ثقافة الدفع غير النقدي بشقيه بين العملاء. وهناك حاجة في جهات التمويل الكبرى لتخصيص إدارة تقود هذا الإجراء مع عملائها.

وينبغي التأكيد أن الجمعيات التي لن تتحرك وتقدم أدوات الدفع غير النقدي ستحد من تعاملاتها في السوق، لأن قانون الدفع غير النقدي سيتم تعميمه على كافة المؤسسات بالدولة وسيكون ملزم لكافة الجهات، سواء فيما يخص التمويل أو الأنشطة الأخرى التي تمارسها الجهات.

الأكثر عدداً إلا أنها الأقل في عدد العملاء، لكن أعتقد أن وسائل الدفع غير النقدي هي الأفضل لهذه الفئة، لأن قيمة التمويل والأقساط محدودة، لذا فمن المتوقع أن تنضم للمنظومة بشكل تدريجي.

جمال خليفة: وأشير إلى سهولة ويسر عملية الدفع الإلكتروني فمثلاً إذا تم عن طريق البطاقات البنكية مسبقة الدفع، فسيكون على الجمعية إيداع أموالها في حساب بنكي معين وتبلغ البنك أن يقوم بتوزيع قيمة التمويل على بطاقات العملاء لسحبها عن طريق ماكينات الصراف الآلي ATMs بأفرع البنوك أو من خلال الوكلاء أو منافذ شركات الدفع الإلكتروني المنتشرين في كافة أنحاء الجمهورية.

ما مدى سهولة استخدام عملاء التمويل متناهي الصغر لأدوات الدفع الدفع غير النقدي؟ جمال خليفة: أصبحت الهواتف الذكية في يد الغالبية العظمى من المواطنين، بما يعكس انتشار أدوات التكنولوجيا بينهم، ومن ثم فإنه من المتوقع أن يعتاد الناس على استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في صرف القرض وسداده بطريقة إلكترونية بسهولة.



والهاتف المحمول لإتمام تقديم الخدمات لعملاء التمويل متناهي الصغر.

جمال خليفة: حرصنا على إتاحة كافة البدائل دون فرض أداة دفع إلكترونية محددة، إذ يمكن للجمعيات اختيار استخدام الدفع عبر الهاتف المحمول أو وسائل الدفع غير النقدية التابعة لشركات الدفع الإلكتروني.

ما هو المطلوب من جهات التمويل متناهي الصغر لتنفيذ الدفع غير النقدي؟

أحمد حسين: أن تبادر بالتعاقد مع إحدى شركات تشغيل الهاتف المحمول أو شركات الدفع الإلكتروني وفقاً لما يناسب إمكانيات جهة التمويل، وأوضح أن هناك طريقتين للربط معهما إحداهما Online أون لاين أي ربط مباشر وآخر Offline أوف لاين أي ربط غير مباشر، ويتوقف طبيعة الربط على النظم الإلكترونية المتاحة في جهة التمويل، وينبغي عليها الاختيار بين أحد النظامين.

مع الاهتمام الكافي الفترة القادمة بتوعية موظفيها وعملائها بأهمية الخدمات والعمل على تسير استخدامهم لها.

التعاقد مع شركات الدفع أو شركات تشغيل الهاتف المحمول، وكذلك وضحا دور جهة التمويل كوكيل للمرة الأولى في المعاملات المالية للبنوك التجارية في تقديم خدمات الدفع بالهاتف المحمول وهي الخطوة التي تحركت فيها الهيئة منذ فترة كبيرة لدعم نجاحها والفارق بين دورا كوكيل منفرد أو كوكيل مشارك مع شركات تشغيل الهاتف المحمول أو الاكتفاء بدور مستخدم للخدمات فقط. وفتحنا باب الأسئلة في نهاية الورش للرد على كافة الاستفسارات والأسئلة عن التعاقد وأسعار الخدمات والنظم الخاصة بها.

وفي النهاية أتحنا الفرصة لشركات الدفع الإلكتروني وشركات تشغيل الهاتف المحمول لتقديم خدماتها لجهات التمويل، بما يعكس أن المعلومات تم عرضها بشكل متكرر من جانب كل الأطراف، وأكدنا على ضرورة تبادل وسائل التواصل بين جهات التمويل وشركات الدفع

ال حلول اللازمة لخدمة النشاط.

وماذا عن المتطلبات التي ترغب جهات التمويل في معالجتها؟ أحمد حسين: الوصول إلى تسعير مناسب لخدمة الدفع عبر الهاتف المحمول، وهناك بعض الشرائح التي يناسبها هذه الخدمة والبعض الآخر قد يلجأ إلى الربط مع شركات الدفع الإلكتروني، أو استخدام البطاقات البنكية. وهذا الاختيار أتاحتها الهيئة لكافة الجهات للاختيار الأنسب من بينها.

لكن أشير إلى أنه في حال البدء بتقديم الخدمة ومع زيادة حجم المعاملات قد تعيد شركات تشغيل الهاتف المحمول تسعير الخدمة تبعاً للعائد المتوقع من زيادة المعاملات. أيضاً كانت هناك بعض المطالبات برفع الحد الأقصى للسحب من محفظة الهاتف المحمول.

جمال خليفة: الحد الأقصى اليومي المصرح به للسحب من محفظة الهاتف المحمول يبلغ حالياً ٦ آلاف جنيه، وذلك يسهل صرف قيمة القرض دفعة واحدة في نفس اليوم.

نود التعرف على النقاط التي ناقشتها ورشتي العمل الخاصة بالدفع بالهاتف المحمول والدفع الإلكتروني؟

أحمد حسين: إدارة ورش العمل التدريبية التي تمت بنظام B2B الذي يتيح تواصل كافة عناصر المنظومة وطرفي التعاقد مباشرة دون وسيط للتعرف على كافة التفاصيل المطلوبة وتنمية علاقات العمل بين الطرفين (جهات التمويل متناهي الصغر، وشركات تشغيل الهاتف المحمول وشركات الدفع الإلكتروني) وعرضنا طبيعة الخدمات سواء للدفع الإلكتروني أو للدفع عن طريق الهاتف المحمول، ومزايا كل نوع منهما، والمميزات لطرفي التعاقد سواء جهة التمويل أو العميل، ثم تم توضيح دورة عمل كل منهما من وجهة نظر جهات التمويل وشركات الدفع الإلكتروني وشركات تشغيل الهاتف المحمول والعميل، ودور كل طرف في المنظومة، ثم تم عرض الشروط والمتطلبات والمستندات التي ينبغي تقديمها للهيئة للموافقة على

بهدف التوافق مع خطة الدولة للشمول المالي

«فوري» تستهدف تصميم منصة إلكترونية لتقديم الدفع غير النقدي للجمعيات الأهلية



تستهدف شركة فوري تصميم منصة إلكترونية Platform، تمكنها من تقديم خدماتها المالية غير النقدية فيما يخص عمليات صرف القروض والسداد لكافة الجمعيات الأهلية، وأبدى مسئول الشركة الاهتمام بالتواصل مع كافة فئات الجمعيات الأهلية العاملة في السوق، خاصةً بعد الموافقة على قانون الدفع غير النقدي والتوقعات بصور لائحته التنفيذية خلال ٦ أشهر.

التقت مجلة التنمية والتمويل المهندس محمد عكاشة، العضو المنتدب لدى شركة فوري، للتعرف على استراتيجية الشركة في مجال المدفوعات غير النقدية بصورة عامة وللجمعيات وشركات التمويل متناهي الصغر بصورة خاصة.

في البداية، نود التعرف على خطة شركة فوري لتعزيز الدفع غير النقدي بصورة عامة؟

محمد عكاشة : تسير شركة فوري على نفس خطى توجهات الدولة فيما يتعلق بالشمول المالي وتحويل كافة المدفوعات النقدية لطرق إلكترونية Digital ويتضح ذلك في بداية عمل الشركة، إذ كانت تتيح فقط سداد الفواتير لتتحول بمرور الوقت إلى شركة تكنولوجيا مالية متكاملة FinTech، تقدم كافة الخدمات المالية منها التبرعات ودفع تذاكر الطيران، محافظ الهاتف المحمول، تحويل الأموال، بجانب تدشين شركات كبيرة منها فوري بلس التي تعتبر أول وكيل بنكي في مصر.

وماذا عن استراتيجية الشركة لتوفير حلول الدفع غير النقدي للجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر؟

محمد عكاشة: فيما يخص الجمعيات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر، فإن شركة فوري تستهدف تصميم منصة كبيرة Platform، تمكنها من إتاحة قنوات الدفع غير النقدي، وتقديم كافة خدماتها المالية في عمليات صرف القروض وسدادها، فنحن على دراية تامة أن ثقافة عميل التمويل متناهي الصغر مازالت قائمة على الفكر التقليدي الذي يركز على الدفع في الأماكن المتعارف عليها منها الصيدليات.

لكننا نتطلع لتطوير ثقافة العميل وترقيته لمرحلة أخرى من خلال جعله يخوض تجربة السداد والدفع باستخدام وسائل الدفع غير النقدي المتنوعة، وتوضح ميزة شركة فوري في قرة العميل على إتمام الدفع باستخدام وسائل متعددة مربوطة بنظام الشركة الإلكتروني منها محافظ الدفع عبر الهاتف المحمول Mobile Wallets، السحب والإيداع والدفع من خلال ماكينات الصراف الآلي ATMs، بجانب الأماكن التي تنتشر بها نقاط البيع التابعة لفوري منها المتاجر الصغر والكبرى.

كيف ترى الضوابط الجديدة الخاصة بالدفع الإلكتروني للجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر التي وضعتها الهيئة العامة للرقابة المالية؟

محمد عكاشة: الضوابط هائلة وواضحة وأرى أنها ضمنت حقوق الجمعيات الأهلية بشكل كبير، وليس لدينا أية مخاوف تجاه تلك الضوابط، وأشار إلى أن الهيئة العامة للرقابة المالية وجهت دعوة رسمية لكل شركات الدفع الإلكتروني في ورشة عمل كاملة وتعرفت على أبرز المشكلات التي واجهتهم، ومن ثم تمكنت الهيئة من معالجة هذه المشكلات من خلال وضع ضوابط تتوافق مع متطلبات السوق.

لديكم خبرة سابقة في التعامل مع الجمعيات.. هل رصدتم أية تحديات

فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني؟

محمد عكاشة: بالفعل قدمنا خدمات السداد الإلكتروني لعملاء جمعية رجال أعمال الدقهلية، وكنا نخطط للبدء في صرف القروض إلا أنه بعد صدور قرار ٨ لعام ٢٠١٩ الخاص بالدفع الإلكتروني أوقفنا التعامل تماماً بهدف التوافق مع تلك الضوابط.

وأشير إلى أن الدفع الإلكتروني مع جمعية رجال أعمال الدقهلية كانت تجربة مبهرة، إذ حصدا ثمارها من الأسبوع الأول للتطبيق وتحقيق النجاح الفعلي بعد ما يقرب من شهر ونصف، وذلك برغم التصور السائد لدى الجمعية وقتها أن العملاء سيحجموا عن الخدمة الإلكترونية. وأفسر ذلك أن الخدمة وفرت مزيد من الوقت والجهد والمال على المستفيدين للذهاب إلى الفرع ودفع قيمة قسط القرض، ومن ثم عدم ترك أعمالهم أو دفع تكلفة الانتقالات التي تزداد باستمرار، فالهدف من شبكة فوري التيسير على العملاء للدفع لاسيما أنها تمتلك أكبر انتشار جغرافي من حيث القنوات الإلكترونية المتاحة.

من وجهة نظرك، ما هي المزايا التي يتيحها الدفع غير النقدي للجمعيات؟

محمد عكاشة: الدفع الإلكتروني يقلل مخاطر التداول النقدي للأموال والتي تعتبر من أكثر المشكلات التي تواجهها الجمعيات، خاصة أنه

لا يمكنها من تحقيق معدلات ربحية تغطي التكلفة.

ما هي المتطلبات التي ينبغي على الجمعيات توفيرها لإتاحة خدمات الدفع غير النقدي؟

محمد عكاشة: المعايير الأخيرة وضعت كافة الاشتراطات الخاصة بذلك، بداية من التعاقد والاتفاق على نسخة العقد المحددة والمعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية، على أن يتم تقديمها والحصول على موافقة الهيئة بإتاحة الخدمة، أما فيما يخص النظم الإلكترونية فقمنا بعرض أكثر من حل إلكتروني خلال ورشة العمل التي عقدتها الهيئة مؤخراً، كما أكد أن الضوابط الأخيرة قدمت تلك الحلول والتي تكون إما من خلال ربط لحظي أو ربط باستخدام ملف.

من خلال حضوركم ورشة العمل التي عقدتها الهيئة مؤخراً، ما مدى استعداد الجمعيات لإتاحة الدفع غير النقدي؟

محمد عكاشة: أرى استعداد واضح من الجمعيات الحضور لكن كان لديهم بعض التخوفات من شركات الدفع الإلكتروني، خاصة أن بعضها يعكف على اختراق سوق التمويل متناهي الصغر من خلال تدشين كيانات تمنح التمويل.

وأشير إلى أنه ينبغي على الجمعيات الاستعداد لإتاحة أدوات الدفع الإلكتروني، خاصة بعد صدور القانون لتقليل التداول النقدي والذي أشار في بنوده إلى ميكنة الدفع في

جميعات التمويل متناهي الصغر. وأتوقع إقبال الجمعيات الأهلية على استخدام الأدوات التكنولوجية في السداد والتحصيل، لاسيما في ظل رؤية الهيئة العامة للرقابة المالية بتعجيل الاجراءات والموافقات.

هل تواصلتم مع بعض الجمعيات الأهلية بعد انتهاء الورشة لتطبيق الدفع غير النقدي؟

محمد عكاشة: بالفعل تواصلنا مع عدد من الجمعيات الحضور وأرسلنا العقود بصيغتها المعتمدة الجديدة



من الهيئة، خاصة أن الضوابط الجيدة اشترطت بعض البنود التي يتم إضافتها للعقد.

ما هي طبيعة فئة الجمعيات «أ، ب، ج» التي سيتم التركيز على تقديم حلول الدفع غير النقدي لها؟

محمد عكاشة: تلقيت قائمة بأسماء الجمعيات الأهلية التي ترغب في الربط مع شركة فوري لتوفير حلول الدفع الإلكتروني، تتنوع بين جمعيات فئة «أ»، «و» و«ب»، لكننا ستيح خدماتنا لكل فئات الجمعيات دون تفضيل فئة عن أخرى.

وأؤكد أن العامل الوحيد الذي يمكن أن يعزز نمو الجمعيات الأهلية من الفئة «ج»، هو استخدامهما وسائل الدفع غير النقدي.

من وجهة نظرك، ما هي عوامل نجاح تجربة الدفع الإلكتروني في السوق المحلي؟

محمد عكاشة: ينبغي الالتزام بتطبيق ٣ محاور لنجاح التجربة، هي الالتزام بمعايير الهيئة العامة للرقابة المالية، وجود بنية تكنولوجية قوية، بجانب تعددية القنوات الإلكترونية المتاحة للعميل، وتنفرد شركة فوري بقوة بنيتها التكنولوجية إذ تنفذ ٣ مليون عملية يومياً، كما تتواجد على كل القنوات سواء محافظ الهاتف المحمول أو بالربط مع الخدمات الأخرى التي تتيحها البنوك منها الانترنت البنكي أو من خلال نقاط الدفع المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية.

فضلاً عن ٢٥٠ ألف محلاً يحمل شعار أمان

«أمان للدفع الإلكتروني» : مستعدون لتنفيذ عمليات الدفع من خلال ٤٠ ألف نقطة تحصيل

شركة أمان، وبها كافة الامكانيات من الخزن والموظفين، موضحاً أن تلك المحلات تتميز بأنها مؤمنة ومراقبة مثل البنوك.

أشار إلى أن فكرة عمل تلك المحلات نالت إعجاب كثير من الجمعيات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر، بجانب نظامها التكنولوجي وانتشارها على مستوى الجمهورية.

تابع: «شاركنا في ورشة العمل التي عقدتها الهيئة وتابعنا استفسارات الجمعيات والشركات والتي تركزت بصورة رئيسية على طريقة التسوية وآلية الدفع، مدى انتشار شركات الدفع، تأمين المعلومات، مواعيد السداد والتحويل».

أشاد بورشة العمل التي عقدتها الهيئة، مؤكداً أنها كانت مفيدة وأسهمت في تعريف الجمعيات وشركات التمويل بشركات الدفع الإلكتروني وطبيعة عملها وتواجدهم وانتشارهم في السوق.



قال أحمد كمال، مدير قطاع التطوير في شركة أمان للدفع الإلكتروني، أن شركته مستعدة لتنفيذ عمليات الدفع من خلال ٤٠ ألف نقطة تحصيل منتشرة على مستوى الجمهورية، لتيسير دفع وسداد التمويل متناهي الصغر للجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر، بهدف التوافق مع ضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية وقانون الدفع غير النقدي.

أوضح أنه من المستهدف زيادة عدد نقاط التحصيل إلى ٥٠ ألف نقطة بنهاية العام الجاري، إضافة إلى الاستعانة بـ ٢٥٠ محلاً تحمل شعار



من المشاركة في عرض مزايا الدفع غير النقدي التي يمكن أن تقيّمها الجمعيات الأهلية العاملة في النشاط خاصة أنه من المتوقع صدور اللائحة التنفيذية لقانون الدفع الإلكتروني في خلال ٦ أشهر لذا فينبغي التحرك سريعاً.

هل يحتاج انتشار الدفع الإلكتروني إعادة النظر في تسعير تقديم الخدمة؟

محمد عكاشة: نبنى سياسة تسعير خدمة الدفع الإلكتروني بناءً على المعطيات المتاحة من الجمعيات وذلك بعد دراسة المبالغ المالية المدفوعة والمتداولة، كما نراعي تحديد سعر خدمة يناسب العميل، لأنه الهدف المرجو من إتاحتها وليس إبرام تعاقدات مع عدد من الجمعيات.

وأتوقع إقبال عملاء التمويل متناهي الصغر على استخدام المنظومة، خاصة أن الاحصاءات أثبتت استخدام الأفراد أدوات الدفع غير النقدي في شحن الهواتف، فهي تعتبر نفس مفهوم الشحن ولكن بدلاً من استخدام رقم الكارت سيتم استبداله برقم المدفوعة أو رقم القرض وقيّمته.

كما ينبغي التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود لتوعية مستفيدي التمويل متناهي الصغر ليكون الدفع الإلكتروني هو الخيار الأوحد أمامه، بما يعزز نجاح التجربة بصورة أسرع.

ما هي متطلبات انتشار الدفع الإلكتروني في السوق المحلي؟

محمد عكاشة: نحتاج فقط تعزيز توعية العملاء بأهمية فوائد الدفع الإلكتروني ولا تمانع شركة فوري

ركن الارشادات



معاملات صرف التمويل متناهي
الصفر عبر النظم الإلكترونية تسجل
٨.١ مليون جنيهه





٢١ سؤالاً شاملاً عن
ضوابط الدفع الإلكتروني
لجهات التمويل متناهي
الصغر

١. ما هي طبيعة العقد المبرم بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني؟

يجب أن يكون العقد المبرم بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني وفقاً لإحدى الطرق الآتية:

- أ. ربط فني مباشر مع جهة التمويل متناهي الصغر (Online)
- ب. توفير نظام الدفع الإلكتروني دون الحاجة للربط مع نظام جهة التمويل مباشرة، وذلك بتوفير واجهة إلكترونية متصلة بنظام جهة التمويل من خلال قناة ربط آمنة ومشفرة.
- ج. تقديم الدعم الفني لعمليات الربط بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني من خلال طرف ثالث لا تتعارض مصالحه مع أيّاً من أطراف التعاقد، كشركات تكنولوجيا المعلومات أو شركات تكنولوجيا الخدمات المالية المتخصصة، لتكون بمثابة واجهة لجهة التمويل في اتصالها بشركة الدفع الإلكتروني.

ويجب أن يتضمن العقد الالتزام بالمعايير الفنية التي تصدر عن الهيئة في شأن تنفيذ المعاملات المالية المتعلقة بنشاط التمويل متناهي الصغر من خلال شركات الدفع الإلكتروني.

٢. ما هي الإجراءات التي تضمن حماية العملاء وآلية التحقق من هويتهم؟

تلتزم جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني عند صرف وسداد التمويل بالضوابط الآتية:

- أ. إرسال رسالة نصية (SMS) إلى الهاتف المحمول الخاص بالعميل يذكر بها ما يفيد أن التمويل جاهز للصرف بمبلغ محدد ورقم كودي للتمويل يكون برمز إرشادي غير قابل للتكرار (كرقم القرض).

ب. التحقق من هوية العميل عند تقديمه لصرف التمويل من خلال إرسال كلمة سر إلى هاتفه المحمول بمجرد إدخال الرقم الكودي للتمويل. وتصدر كلمة السر المذكورة باستخدام أجهزة رموز الأمان ليتم استخدامها لمرة واحدة فقط لدى منفذ الصرف لإتمام المعاملة.

ج. إرسال رسالة نصية (SMS) بعد صرف التمويل إلى الهاتف المحمول الخاص بالعميل كإخطار تعزيز للمعاملة.

د. قيام جهة التمويل بالتنبيه على عملاءها، وكذا قيام شركة الدفع الإلكتروني بالتنبيه في منافذها ووكلاتها المختلفين بضرورة صرف التمويل كاملاً مرة واحدة دون تجزئة، والتحقق من استلامه كاملاً والمدة التي يجب على العميل سحب التمويل خلالها.

٣. وما هي الضوابط التي ينبغي اتباعها تجاه العميل عند سداد التمويل؟

أ. حق العميل في الاستفسار عن قيمة القسط المستحق وقيمة الأقساط المتبقية من التمويل الممنوح برمز إشاري غير قابل للتكرار (كرقم القرض).

ب. إفادة العميل قبل السداد بقيمة إجمالي المبلغ المطلوب سداًه بشكل تفصيلي على نحو يكون مبيناً به قيمة كل من (القسط + تكلفة الخدمة)

ج. تسليم العميل إيصال سداد و/أو إرسال رسالة (SMS) إلى الهاتف المحمول الخاص به، يُذكر به رقم القسط الذي تم سداًه والمبلغ المسدد وتاريخ ذلك والجهة التي تم السداد لصالحها.

د. إتاحة خيار السداد الكلي أو الجزئي وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني.

وعلى شركة الدفع الإلكتروني موافاة جهة التمويل ببيان بمنافذ الصرف أو السداد المتاحة لعملاء هذه الجهات، مع التزام هذه الشركات كذلك بتوفير السيولة اللازمة لإجراء عمليات الصرف المقررة بشكل سلسل بين شبكة وكلائها.

٤. ما هي الضوابط التي ينبغي على شركة الدفع الإلكتروني اتباعها عند إتاحة الدفع غير النقدي فيما يتعلق بمعاملات صرف التمويل؟

أ. تلتزم جهة التمويل بتغذية حساب شركة الدفع الإلكتروني بقيمة دفعة الصرف وإخطارها بتمام ذلك قبل إتمام الصرف بيوم عمل على الأقل.

ب. تلتزم شركة الدفع الإلكتروني بإتاحة صرف التمويل من خلال منافذها ووكلاتها في يوم العمل التالي لتاريخ إيداع قيمة الصرف بحسابها.

٥. ما هي الإجراءات التي ينبغي اتباعها في حالة عدم قيام العملاء باستلام مبلغ التمويل في الميعاد المحدد لذلك على النحو المتفق عليه بين جهة

التمويل وشركة الدفع الإلكتروني؟

يكون لطرفي الاتفاق على اتخاذ أي من الإجراءات الآتية:

- إعادة كامل المبلغ إلى حساب جهة التمويل مع أول دفعة سداد لمستحقات التحصيل الدورية.
- قيد المبلغ كرصيد مستحق لجهة التمويل لدى شركة الدفع الإلكتروني في التاريخ المتفق عليه بين الطرفين حتى يتسنى سرعة استخدامه في دفعات جديدة.

٦. ما هي الضوابط التي ينبغي على شركة الدفع الإلكتروني اتباعها عند إتاحة الدفع غير النقدي فيما يتعلق بالتسويات المالية بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني من حيث معاملات سداد التمويل؟

أ. تلتزم شركة الدفع الإلكتروني بتحصيل مستحقات جهة التمويل من خلال شبكة منافذها ووكلائها التابعين لها، وإيداعها في الحساب البنكي أو البريدي الخاص بجهة التمويل (حساب التسوية) في أول يوم عمل تال لعملية التحصيل، أو في أول يوم عمل تال لبلوغ المبالغ المحصلة للحد الأدنى المتفق عليه كشرط لإيداع هذه المبالغ بحساب جهة التمويل. وفي جميع الأحوال، يجب على شركة الدفع الإلكتروني إيداع المبالغ التي تم تحصيلها لحساب جهة التمويل كل خمسة أيام عمل بحد أقصى.

ب. تلتزم شركة الدفع الإلكتروني بإرسال تقرير يومي بقيمة المبالغ التي تم تحصيلها لحساب جهة التمويل، على أن يكون موضحاً به البيانات الآتية: (اسم العميل والرقم القومي الخاص به - رقم القرض - قيمة القسط المستحق - تاريخ الاستحقاق - تاريخ السداد - قيمة القسط المُسدد - قيمة الجزء غير المُسدد).

٧. ما هي الإجراءات التي ينبغي اتباعها في حال وجود اختلافات في التسويات المالية بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني؟ (آلية فض المنازعات)

على شركة الدفع الإلكتروني إرسال تقرير لجهة التمويل، موضحاً به أسباب هذه الاختلافات، ويكون على جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني تسوية هذه الاختلافات بصفة ودية خلال مدة معينة يتم الاتفاق عليها بالعقد، على أن ينص العقد على الإجراءات واجبة الاتباع في حال تعذر الوصول لاتفاق على تلك التسوية الودية.

كما تلتزم جهة التمويل بإبلاغ الهيئة في حال اللجوء إلى القضاء للنظر في أي نزاع ينشأ عن العقد المبرم بينها وشركة الدفع الإلكتروني.

٨. هل ينص العقد على التكلفة المتوقعة للخدمات؟

يجب أن العقد آلية واضحة لاحتمال تكلفة المعاملات سواء عند الصرف أو السداد، على أن يتم إظهارها بشكل واضح للعملاء عند إتمام المعاملة.

٩. هل يجب أن يتضمن العقد بنود أخرى؟

يجب أن يتضمن العقد التزام شركة الدفع الإلكتروني بتصميم تقارير رقابية لمخرجات ومدخلات النظام تنظم حركة المدفوعات (الصرف والسداد) وبيانات المعاملات التي تتم من خلالها لصالح جهة التمويل، وكذلك تقرير مجمع عن معاملات الدفع لجهة التمويل، على أن يكون للهيئة الحق في الاطلاع على هذه التقارير بصفة دورية أو حين طلبها ذلك.

١٠. ما هي الضمانات المقدمة من شركة الدفع الإلكتروني لتأمين سداد التدفقات النقدية المتوقعة لجهة التمويل؟

تلتزم شركة الدفع الإلكتروني بتقديم خطاب ضمان نهائي لصالح جهة التمويل يغطي فترة التعاقد، ولا تقل قيمته في جميع الأحوال عن ١٥٠٪ من إجمالي كل من قيمة المبالغ المتوقعة تحصيلها وقيمة الدفعات المتوقعة صرفها للعملاء في خلال فترة ٥ أيام عمل على الأقل، ولا يتم رد هذا الخطاب في جميع الأحوال إلا بعد انتهاء العقد وإنهاء كافة التسويات المالية بين الطرفين.

١١. هل يمكن لجهة التمويل التحكم في إيقاف تنفيذ المعاملات إلكترونياً حال تعديها حدود المعاملات المتفق عليها أو لأية أسباب أخرى؟

يجب أن تسمح النظام الإلكترونية والبرمجيات والتطبيقات المستخدمة لدى شركة الدفع الإلكتروني بوجود حساب إلكتروني يتم إدارته بواسطة جهة التمويل، على نحو يسمح باستمرار المعاملات طبقاً للضوابط المتفق عليها ويتم تحديث أرصده بشكل تلقائي ومستمر عند إجراء المعاملات.

ويجب ألا يسمح هذا الحساب بإتمام المعاملات حال عدم وجود رصيد ضمان لصالح الجهة أو عدم تغطيته للحد المنصوص عليه بالبند السابق، على نحو يتيح لجهة التمويل التحكم الكامل في إيقاف أو تنفيذ المعاملات إلكترونياً (إيقاف صرف دفعات جديدة أو استلام تحصيلات جديدة) حال تعديها حدود المعاملات المتفق عليها والمؤمنة بخطاب الضمان المشار إليه في هذه المعايير، وعلى أن تلتزم جهة التمويل باختبار فعالية هذا النظام عند بداية تشغيل النظام والرقابة على ذلك بصفة دورية.

١٢. هل هناك ضوابط تتحكم في تأمين استمرار خدمة الدفع الإلكتروني؟

يجب أن يتضمن العقد المبرم بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني ما يلي:

أ. وجود نظام عمل يضمن استمرارية الأعمال والخدمات التي تقدمها شركة الدفع الإلكتروني بكفاءة وفعالية لتقديم هذه الخدمات في جميع أيام الأسبوع وعلى مدار اليوم كاملاً (٢٤ ساعة) وفي الإجازات الرسمية.

ب. قيام شركة الدفع الإلكتروني بإخطار جهة التمويل في حال تعذر قيامها بتنفيذ التزاماتها بشأن إتمام المعاملات المالية لجهة التمويل سواء في حالة الصرف أو التحصيل، مع مراعاة قيامها برد قيمة التمويل التي لم يتم صرفها (إن وجدت) في يوم العمل التالي لتاريخ تعذرها عن تنفيذ التزاماتها بحد أقصى إلى حساب جهة التمويل.

ج. تلتزم شركة الدفع الإلكتروني في حالة انتهاء العقد بانهاء مدته أو لأي سبب آخر، بالاستمرار في تحصيل القساط من عملاء جهة التمويل خلال فترة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين في العقد بحد أقصى ٣ أشهر بعد التاريخ المحدد لانتهاء العقد، وذلك حتى يتسنى لجهة التمويل توفير أوضاعها وإيجاد بديل لخدمات الدفع الإلكتروني بما يحفظ معدلات الاسترداد الخاصة بعملاء التمويل متناهي الصغر.

١٣. هل ينبغي تزويد جهة التمويل بالتقارير الرقابية لمتابعة عمليات النظام؟

بالفعل ينبغي تزويد جهة التمويل بالتقارير الرقابية لمتابعة عمليات النظام لمتابعة موقف عمليات التحصيل أو الصرف بشأن محفظة العملاء وذلك وفقاً للوصف الوارد بالمعايير.

١٤. هل هناك معايير يجب مراعاتها فيما يخص بيانات العملاء؟

يجب على جهة التمويل مراعاة التحقق من صحة وسلامة بيانات العملاء المرسلة إلى شركة الدفع الإلكتروني قبل تنفيذ المعاملات المالية.

١٥. ما هي ضوابط حماية بيانات العملاء؟

يجب أن يتضمن العقد المبرم بين جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني نصاً واضحاً يقضي بسرية بيانات عملاء التمويل واقتصار استخدامها على الغرض المخصص لها، وذلك من خلال آلية لتشفير البيانات الشخصية والمالية لهؤلاء العملاء.

كما يجب أن يتضمن العقد البيانات الواجب تشفيرها بدء من الخادم الخاص بجهة التمويل وحتى نقاط تقديم الخدمة باستخدام مفاتيح التشفير، بما

يؤكد تخزينها ونقلها عبر الخوادم والشبكات بصورة مشفرة طبقاً للمعايير العالمية المطبقة في هذا الشأن، وذلك على نحو يتيح رؤية بيانات العملاء المالية والشخصية للطرفين (جهة التمويل حين إرسالها والعميل فقط حين إتمام معاملة الدفع دون إتاحتها لشركة الدفع الإلكتروني).

١٦. ما هي آلية فحص والتحقق من التزام شركات الدفع الإلكتروني بالمعايير المتفق عليها لتشفير البيانات؟

ينبغي على مراقب حسابات شركة الدفع الإلكتروني الإفصاح في تقريره السنوي عن مرجعة النظم آلية بمدى كفاية آلية التشفير المطبقة للغرض منها، وكذا مدى جودة خاصية التحكم الإلكتروني الواردة في المعايير لعملائها من جهة التمويل.

ويجب أن تقدم شركة الدفع الإلكتروني ما يفيد ذلك للهيئة مرة سنوياً بحد أقصى أسبوعين عمل من اعتماد الجمعية العامة السنوية أو مجاس الأمناء بحسب الأحوال لها أو حين طلب الهيئة ذلك.

١٧. ما هي آلية التعريف بخدمة الدفع الإلكتروني لموظفي جهات التمويل؟

تلتزم شركة الدفع الإلكتروني بتدريب موظفي جهة التمويل على كيفية التعامل وطريقة استخدام خدمة الدفع الإلكتروني حتى يتسنى لهم نقل هذه المعرفة إلى عملائهم وتوعيتهم بها.

١٨. ماذا عن توعية العملاء بخدمة الدفع الإلكتروني؟

تلتزم جهة التمويل بإعداد نموذج مطبوعات إرشادية بسيطة وسهلة تحتوي رسومات إيضاحية عن خطوات استخدام خدمة الدفع الإلكتروني ووسائل خدمة العملاء وذلك لتوزيعها على العملاء.

١٩. كيف سيتم تلقي شكاوى العملاء فيما يخص الدفع الإلكتروني؟

يجب أن يتضمن العقد ووسائل التوعية بالخدمة طرق سهلة وبسيطة لتلقي شكاوى العملاء، على أن تختص جهة التمويل بالرد على الشكاوى إذا كانت تتعلق بطبيعة التمويل، وتختص شركة الدفع الإلكتروني بالرد إذا كانت الشكاوى تتعلق بالجزء الفني في استخدام الخدمة.

٢٠. هل سيتم إطلاق الخدمة بشكل فعلي دون خضوعها للتجربة كمرحلة مبدئية؟

تلتزم كل من جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني بتنفيذ مشروع تجريبي في بداية التعاقد على نطاق محدود للتحقق من صلاحية النظام والربط

بينهما قبل التطبيق على نطاق واسع.

٢١. هل هناك ضوابط ينبغي مراعاتها في حال إذا كانت جهة التمويل ذات علاقة مع شركة الدفع الإلكتروني؟

- أ. بالفعل، ينبغي الحصول على موافقة الجمعية العامة أو مجلس الأمناء -بحسب الأحوال- لجهة التمويل على التعاقد مع شركة الدفع الإلكتروني، على أن يتم تجديد هذه الموافقة سنوياً.
- ب. اختلاف الشخص الطبيعي الممثل لكل من جهة التمويل وشركة الدفع الإلكتروني عند التوقيع على العقد.
- ج. أن يكون خطاب الضمان المقدم من جهة الدفع الإلكتروني إلى جهة التمويل مغطى نقداً بالكامل مع تقديم ما يفيد ذلك من البنك المصدر.
- د. الحصول على موافقة الهيئة المسبقة عند إجراء أي تغيير في العقد.
- هـ. أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات لجهة التمويل إيضاح خاص عن طبيعة تلك العلاقة بشكل أكثر إفصاحاً في الإيضاحات المتممة.

أهم ٦ تساؤلات عن أنظمة خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول

١. ما هي طبيعة خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول؟

هناك نوعين من خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول هما مقدم الخدمة ومستخدم الخدمة.

٢. ما هي ضوابط تقديم خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول؟

على الجمعيات والمؤسسات الأهلية الرغبة في الحصول على موافقة وحدة الرقابة على التمويل متناهي الصغر كمقدم أو مستخدم لخدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول، في منح التمويل وأعمال التحصيل الخاصة بالنشاط، التقدم بطلب للوحدة وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض.

٣. ما هي المستندات المطلوبة للموافقة على تقديم الخدمة؟

أ. نسخة من التعاقد المبرم بين الجمعية أو المؤسسة الأهلية الراغبة في الحصول على موافقة الوحدة كمقدم للخدمة وأحد البنوك الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي المصري حال رغبة الجمعية أو المؤسسة الأهلية في تقديم الخدمة بمفردها (وكيل منفرد)، أو نسخة من التعاقد المبرم بين الجمعية أو المؤسسة الأهلية وأحد شركات تشغيل الهاتف المحمول المرخص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية وأحد البنوك الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي المصري حال رغبة الجمعية أو المؤسسة الأهلية في تقديم هذه الخدمة بالمشاركة مع أحد شركات تشغيل الهاتف المحمول (وكيل مشارك)، على أن ينظم هذا التعاقد العلاقة بين أطرافه خاصة بشأن خدمة عملاء نشاط التمويل

الصغر عند استخدام خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول في عمليات الصرف والسداد أو إحداهما، وكذا ما يفيد إطلاعهم على كافة الحقوق والالتزامات وكيفية تقديم الشكاوى بشأنها بموجب التوقيع على نموذج موافقة مستقلة وفقاً للنموذج الاسترشادي الصادر عن الوحدة في هذا الشأن، على أن تحفظ موافقة العميل وما يفيد استلامه نسخة من التعليمات الإرشادية لاستخدام خدمات نظم المدفوعات من خلال الهاتف المحمول بملف العميل.

ب. إخطار الوحدة بأى تعديل يطرأ على التعاقد المبرم مع البنك أو شركة تشغيل الهاتف المحمول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثه.

ج. الاحتفاظ بالتقارير الخاصة بخدمات النظام وفقاً لما يصدره نظام تقارير البنك أو شركة تشغيل الهاتف المحمول المرخص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية المشاركة عن معاملات أوامر الدفع المختلفة باستخدام الهاتف المحمول بطريقة حفظ آمنة (إلكترونية أو ورقية) وفقاً للمدد.

د. تقديم نموذج التقرير الدوري المرفق عن استخدام خدمات نظم المدفوعات من خلال الهاتف المحمول بشكل ربع سنوي.

متناهي الصغر.

ب. نسخة من وسائل التوعية الإرشادية المبسطة عن الخدمات المستهدف تقديمها لعملاء نشاط التمويل متناهي الصغر توضح طريقة الاستخدام والرد على الاستفسارات، وتعديلها بما يتوافق مع ملاحظات الوحدة إن وجدت.

ج. تعهد بالحصول على موافقة مسبقة من العملاء على استخدام خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول بشأن نشاط التمويل متناهي الصغر في عمليات الصرف والسداد أو إحداهما.

د. ما يفيد سداد مقابل خدمات الفحص والدراسة المقرر.

٤. متى يتم البت في الطلب المقدم لوحدة الرقابة على التمويل متناهي الصغر بالهيئة؟

تتولى الوحدة دراسة وفحص الطلب والتأكد من استيفاءه لمتطلباته، ويتم البت في الطلب خلال ٥ أيام عمل على الأكثر من تاريخ تقديمه مستوفياً للمستندات المطلوبة.

٥. هل هناك شروط أخرى للموافقة على منح الموافقة لاستخدام خدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول؟

تصدر الموافقة بالنسبة للجمعيات والمؤسسات الأهلية الراغبة في الحصول على موافقة الوحدة كمقدم أو مستخدم لخدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول بعد التأكد من قيامها بتقديم التقارير الرقابية الدورية وسداد رسم التطوير ورسوم الإشراف والرقابة المستحقة عليها، على أن تصدر الموافقة بالنسبة للجمعيات والمؤسسات الأهلية الراغبة في الحصول على موافقة الوحدة كمقدم للخدمة، بالإضافة إلى ما تقدم ما يلي:

أ. الالتزام بتقديم الجمعية أو المؤسسة الأهلية للقوائم المالية السنوية والدورية المطلوبة في مواعيدها، مرفقاً بها تقرير مراقب مقيم لدى الهيئة بسجل مراقبي حسابات نشاط التمويل متناهي الصغر.

ب. استيفاء الملاحظات الرقابية نتيجة التفتيش الميداني أو الفحص المكتبي (إن وجدت).

٦. ما هي ضوابط ومعايير استخدام نظم المدفوعات باستخدام الهاتف في منح التمويل والتحصيل؟

تلتزم الجمعيات والمؤسسات الأهلية الحاصلة على موافقة الوحدة كمقدم أو مستخدم لخدمات نظم المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول في نشاط التمويل متناهي الصغر بالصوابط الآتية:

أ. الحصول على موافقة مسبقة من كل عميل في نشاط التمويل متناهي



الإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
Egyptian Microfinance Federation

www.emff-eg.com

الصفحة الرسمية للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

